شهرية السياسة الدولية

تقاطع الكتلتين

يصح أن نسمى الشهر المنقضى فى ميدان السياسة الدولية شهر تقاطع الكتلتين ؛ فقد تميز فى الحق بمظاهر التنابذ فى جميع الملابسات التى اكتنفت الاتصالات أو المفاوضات أو الاجتماعات أو مجرد العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، أو بين الكتلة الانجلوسكسونية والكتلة السلافية فى تعبير ، و بين الغرب والشرق فى تعبير آخر .

ففى ألمانيا شاء البريتانيون والاميريكيون أن يكونوا من منطقتى احتلالهم ومنطقة الاحتلال الفرنسى وحدة إدارية فى حين كان الاتحاد السوفيتى يرمى إلى تأليف حكومة ألمانية شاملة ؛ فقامت السلطات السوفيتية فى برلين تعلن انسحابها من لجنة الاشراف الرباعية المستندة إلى أحد قرارات مؤتمر بوتسدام ، وراحت تعلن حل بعض الهيئات المتفرعة من هذه اللجنة ، بل لجأت إلى الحيلولة دون حرية انتقال البريتانيين والاميريكيين والفرنسيين من مناطق احتلالهم إلى منطقة الاحتلال السوفيتى و إلى برلين ذاتها وهى لا تتصل بتلك المناطق إلا بممرات فى المنطقة السوفيتية .

وفى تريستا رغبت الدول الثلاث أن تعيد المنطقة التى قضت معاهدة الصلح بدوليتها إلى إيتاليا ، فأثار الاتحاد السوفيتى فى وجه هذا الاقتراح نوعا من الدفع الفرعى يستند إلى أن معاهدة الصلح قد أقر نصوصها مؤتمر ضم إحدى وعشرين دولة فلا يجوز تعديل حكم من أحكام هذه النصوص بارادة تصدر عن الثلاث أو الأربع الدول العظمى وحدهن ، بل يجب الرجوع فى شأنه إلى كل تلك الدول الاحدى والعشرين جميعا .

وفى لجنة المستعمرات الايتالية بينما يلوح الاتجاه عن بريتانيا والولايات المتحدة وفرنسا إلى توزيع هذه المستعمرات ولا سيما ليبيا بين انجلترا عن طريق استقلال برقة وربطها بمعاهدة سنوسية بيفينة ، وفرنسا عن طريق تعديل حدودها الغربية بحيث تضم فزان إلى تونس أو إلى الجزائر أو إلى أفريقيا الاستوائية ، وإيتاليا عن طريق انتقائها للوصاية على طرابلس ، إذا بالمندوب السوفيتى فى تلك اللجنة يغادرها إلى موسكو ليتلقى تعليمات قد تتنافر مع ذلك الاتجاه اللائح .

وبالنسبة لفلسطين تميل تلك الدول الثلاث إلى عدم مسايرة فكرة التقسيم وإلى الأخذ بفكرة الوصاية ، على أن تكون آيلة إليهن بالذات عن طريق الارث من عصبة الأمم فى حين يلح الاتحاد السوفيتى فى الاستمساك بمبدأ التقسيم ويكيل لهن التهم مسندا إليهن النيات الاستعمارية والاستغلالية .

رد روسيا إلى حدودها

وترجع تلك المظاهر لتقاطع الكتلتين إلى ما يبتته الولايات المتحدة من خطة ترمى إلى رد الاتحاد السوفيتى إلى حدوده التى كانت له قبل قيام الحرب العالمية الثانية ، وهى إلى الآن لم تعترف بضم دول البلطيق إليه ، وهى إلى الآن لم تعترف بقيام الحدود السوفيتية الغربية فيما بينها وبين بولونيا عند الخط الذى كان معروفا بخط كرزون ، وانما يكمن وراء تلك الخطة المبيتة حرص أصحاب المصالح المالية الأميريكية على استرداد المناطق التى كانت توظف فيها أموالهم فى أواسط أوربا وفى البلقان ، أو على كسب مناطق جديدة لتوظيف هذه الأموال ، وهم يعرفون أنه حين يمتد النفوذ السوفيتى إلى منطقة من المناطق ، أو حين تسودها النظرية الشيوعية بفعل هذا النفوذ أو بمجرد ملابساته ، فانها يبطل فيها الأخذ بنظام الاقتصاد الفردى ويحل محله النظام الجماعى عن طريق التأميم والتعاون القومى ، فلا يكون هناك مجال لاستثمار أموال فردية ، ولا يكون هناك مجال لتوظيف مال أجنبى أو إقامة صناعات مستندة إلى مال أجنبى .

ولذلك فقد هال الولايات المتحدة أن رأت الاتحاد السوفيتى يضم إلى جمهورياته دول البلطيق و يربط بمعاهدات وثيقة معه دول أوربا الوسطى والبلقان ، فقامت تناهضه بشتى الوسائل الاقتصادية منها والسياسية أملا فى تحويلها عند الحاجة إلى وسائل حربية .

مشروع مارشال

وكان أول ما لجأت إليه الولايات المتحدة فى ذلك السبيل مشروع مارشال ، وقد قدمته فى قالب المعاونة على الخروج بالانتاج القومى فى البلاد الأوربية من الأزمات العسيرة التى حلت به من جراء الحرب وتدميراتها ، ولكنها كانت تقصد به إلى هدفين اثنين : توظيف مالها الأمريكى فى مختلف ميادين تلك البلاد ، والحيلولة بين هذه البلاد وتسرب النفوذ السوفيتى إليها وما يجره وراءه من نظام التأميم الاقتصادى الذى يحول دون توظيف الأموال الفردية أو أموال الجماعات والشركات .

والحق أن الولايات المتحدة حين تقدمت بمشروع مارشال لم تكن واقفة تمام الوقوف على طبيعة الأرض التى تستند إليها أقدامها . فعرضته على دول أوربا كلها وبينها الاتحاد السوفيتى بالذات ، فلما رفضه الاتحاد السوفيتى ورفضته معه بولونيا ويوجوسلافيا ، وترددت تشيكوسلوفاكيا بين قبوله ورفضه أول الأمر ثم انتهت إلى رفضه ، ولم تكن الأمور — من وجهة نظر الولايات المتحدة — مستقرة فيما بقى من بلاد أوروبا ولا سيما فرنسا وإيتاليا اللتين لاح فى أفقهما النشاط الشيوعى بصفة جدية ، حسبت إذا هى مضت فى سبيل تحقيقه أن تروح أموالها إلى حكومات يشترك فيها الشيوعيون أو قد يتحكمون فيها تحكما ، فأخذت هى تتردد فى

تنفيـــذه إلى أن وقعت الواقعـــة فى تشيكوسلوفاكيا ، فخشيت أن يكون مصير فرنسا ومصير إيتاليا مصيرها إذا هى لم تمد إليهما يد المعونة العاجلة ، فبادرت إلى اتخاذ إجراءاته ، وقررت أولوية تطبيقه على انجلترا وفرنسا وإيتاليا ، وشاء بعض أعضاء مجلس الشيوخ فيها أن يذهب إلى حد خص أسبانيا ذاتها بمنافعه .

وقد شهد الشهر المنقضى إقرار مشروع مارشال فى الولايات المتحدة واجتماع مندوبى الست عشرة دولة التى قبلت تطبيقه عليها بباريس ، وأخذهم إجراءات تنفيذه .

الاتحاد الغربى

وكذلك شهد الشهر المنقضى قيام الاتحاد الغربى بين انجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج ، لا على القواعد الاقتصادية وحدها بل على القواعد السياسية التى تحاول أن تتاخمها قواعد عسكرية أيضاً .

وتستند القواعد السياسية إلى مناهضة الشيوعية والوقوف فى وجه اتساع دائرة النفوذ السوفيتى ، كما تستند القواعد العسكرية إلى قيام محالفة بين أعضائه تنطوى على محاربة الاتحاد السوفيتى عند الاقتضاء ، وإن لم يذكر ذلك صراحة ، وإن لجىء إلى التعبير بالدفاع ورد الاعتداء بدل التعبير بالهجوم الذى قد يكون مقصوداً فى ذاته .

وتود الولايات المتحدة أن تنضم إلى هذا الاتحاد الغربى وقد بدأت تلوح بأنها على استعداد لتشجيعه بجميع أنواع التشجيع ومنها وسائل المد بالسلاح والذخيرة بخاصة. وكذلك تبذل المساعى فى سبيل ضم أكبر عدد ممكن من البلاد التى لا تزال بين الكتلتين . والمعقول أن إيتاليا ستكون أولى الدول المنضمة ، كما أنه معروف أن وزير الخارجية اليونانية يوجه جهوده نحو انضمام بلاده ومعهـا تركيا ومصر والبـلاد العربية .

الانتخابات الايتالية

على أن حادث الشهر الدولى كان هو بلا مراء حادث الانتخابات الايتالية . وقد كان محدداً لها اليوم الثامن عشر من شهر ابريل المنقضى . وقد انجهت إليها أنظار العالم كله لما اكتنفها من ملابســات الواقعـة التشيكوسلوفاكية من ناحية ، والتكتل الغربى من ناحية ثانية . فقد آلم الوضع الجديد الذى مكن الشيوعيين من أمـور تشيكوسلوفاكيا الدوائر الأمريكية الايلام كله ، وهى إنما كانت تهيئ لنفسها النفوذ فى ذلك «الجسر» بين الشرق والغرب ، فاذا به ينهار ليقع فى قبضة الشرق . فخشيت الخشية كلها أن يكون هذا النصيب ذاته نصيب إيتاليا .

وقد جرت المعركة الانتخابية الايتالية بين العناصر المكونة لحكومتها الراهنة ، وهى عناصر الديمقراطيين المسيحيين ، والاشتراكيين المعتدلين ، والجمهوريين من ناحية ، والشيوعيين والاشتراكيين المتطرفين من ناحية ثانية ، مع مساهمة عناصر الملكيين

والفاشيين ومن إليهم من المستقلين . وتميزت تلك الانتخابات باشتراك أكبر عدد من الناخبين وقد قارب فى ذاته التسعة والعشرين مليونا ، وتجاوزت نسبة المشتركين منهم التسعين فى المئة . كما تميزت بمساهمة عنصر النساء اللائى لايزال لرجال الكنيسة الكاثوليكية عليهن سلطان كبير .

والحق أن المعركة قد دارت بين الشيوعيين وغير الشيوعيين فى عموم ؛ فقد كان للبابا نفسه نشاط وكانت للملك السابق أمبرتو هو الآخر تصريحاته . وانتهت الحملة إلى فوز الديمقراطيين المسيحيين بكثرة مطلقة تزيد على الثلاثة والخمسين فى المئة فى مجلس النواب ، وبكثرة نسبية تزيد على السبعة والأربعين فى المئة فى مجلس الشيوخ .

والمفهوم أن يجتمع البرلمان الجديد فى الثامن من شهر مايو ، لانتخاب رئيس الجمهورية الذى يرفع إليه رئيس الوزارة الحالى استقالته ، ويجىء بعده رئيس الوزارة الجديدة . والمفروض أنه سيكون هو الرئيس دى جاسبيرى ، لأنه زعيم الكثرة .

ويبقى التساؤل عن موقف الشيوعيين من الوضع الايتالى الجديد . وقد اذيع أخيراً أنهم قد عرضوا الاشتراك فى الحكم مساهمة منهم فى حركة النهوض القومى ، وقد قيل إن الرئيس دى جاسبيرى لايمانع مساهمة الشيوعيين فى وزارته ، ولكنه يشترط لهذه المساهمة شروطاً يغلب على الظن أنها ستكون ثقيلة فى نظر الشيوعيين .

والمقول كذلك ، أن الديمقراطيين المسيحيين يودون الانضمام من الآن إلى الاتحاد الغربى . وقد يكون فى هذا الانضمام قطعاً لخطوط الاتصال بالشيوعيين الذين يؤثرون البقاء على الحياد بين الكتلتين المتنافرتين .

ترى هل ستترك الأمور تسير فى إيتاليا سيرها الطبيعى بين أصحاب كثرة - غير ساحقة ، واصحاب قلة - غير ضئيلة - أو ستطرأ عليها مضاعفات التدخل الأجنبى ، من جانب واحد أو من جانبين ؟

ستبدى الأيام القريبة فى ذلك رأيها .

محمود عزمى